

الأمن المجتمعي.. نهج شامل لمكافحة الجريمة

17 فبراير، 2025



في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية المتزايدة، برزت الحاجة إلى آليات أكثر تطوراً لضمان حماية الأفراد وتعزيز الأمن المجتمعي، ومن هذا المنطلق، جاء استحداث الإدارة العامة للأمن المجتمعي ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص كجزء من رؤية المملكة لتعزيز منظومة العمل الأمني، وفق توجيهات سمو ولي العهد - حفظه الله -، ولم يكن إنشاء هذه الإدارة مجرد استجابة لحالات فردية، بل هو جزء من نهج شامل يهدف إلى القضاء على الممارسات التي تمتن كرامة الإنسان، وتوفير بيئة آمنة تحترم الحقوق وتصور القيم المجتمعية.

نهج القيادة الراسخ

ولطالما أكدت القيادة السعودية أن الأمن المجتمعي هو أساس الاستقرار والتنمية، وأن الاعتدال هو الركيزة التي تقوم عليها سياسات الدولة، وقد شدد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على أنه "لا مكان بيننا لمتطرف

يرى الاعتدال انحلالاً ، ولا لمنحل يرى في ديننا وسيلة لنشر الانحلال"، وهي رسالة تعكس التوازن بين حماية القيم الدينية والإنسانية، ومكافحة أي ممارسات تهدد استقرار المجتمع، ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الإدارة لتكون أداة فاعلة في مواجهة جرائم الاتجار بالأشخاص، التي تُعد من أخطر الجرائم المنظمة، لما تسببه من انتهاكات لحقوق الإنسان وتأثيرها السلبي على النسيج الاجتماعي.

أهداف الإدارة ودورها

وتتولى الإدارة مسؤولية التصدي للجرائم التي تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد، سواء كانت في صورة استغلال عمالي، انتهاك لحقوق الأطفال، أو ممارسات غير مشروعة تمتن الكرامة الإنسانية. وتتمثل مهامها الرئيسية في:

- . مكافحة أنشطة الشبكات الإجرامية التي تتورط في الاتجار بالأشخاص، وتفكيكها بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة.
- . رصد وتتبع الأنشطة المشبوهة واتخاذ إجراءات صارمة لضمان عدم انتشار هذه الجرائم في المجتمع.
- . تعزيز الرقابة على بيئات العمل لضمان عدم استغلال العمالة، والتأكد من امتثال المنشآت لأنظمة العمل العادلة.
- . نشر الوعي المجتمعي حول مخاطر الاتجار بالأشخاص وحقوق الأفراد، بما يضمن عدم وقوعهم ضحايا لهذه الجرائم.
- . تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للضحايا، وإعادة تأهيلهم لضمان اندماجهم في المجتمع بشكل آمن.

نتائج ملموسة منذ الانطلاق

أظهرت الإدارة العامة للأمن المجتمعي ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص فاعلية واضحة في تنفيذ مهامها، منذ بدء أعمالها، حيث نجحت في ضبط العديد من القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، واتخذت إجراءات قانونية حازمة بحق المتورطين، كما تم تطبيق عقوبات على المنشآت المخالفة، وإحالة المسؤولين عنها إلى الجهات المختصة، مما يعكس التزام المملكة بتطبيق القانون دون تهاون، وهذه الجهود لم تقتصر على الجانب الأمني فقط، بل شملت أيضاً تعزيز التعاون مع الجهات المختصة لضمان التنسيق الفعال في مكافحة هذه الجرائم على المستويين المحلي والدولي.

التعاون مع الجهات المختصة لتعزيز الفاعلية

لضمان تنفيذ مهامها بكفاءة، تعمل الإدارة على التنسيق المستمر مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى التعاون الوثيق مع وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان، والجهات القضائية. كما أن هناك جهوداً متواصلة لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات المختصة عالمياً، لضمان التعامل الفوري مع القضايا المرتبطة بهذه الجرائم.

الوعي المجتمعي

تمثل الإدارة العامة للأمن المجتمعي ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص إحدى الركائز الأساسية في جهود المملكة لحماية الأفراد وضمان مجتمع خالٍ من الاستغلال والانتهاكات، وبينما تواصل الإدارة تنفيذ استراتيجياتها الأمنية والوقائية، يبقى الالتزام بحماية الحقوق وتعزيز العدالة جزءاً أساسياً من رؤية المملكة في بناء مجتمع أكثر أمناً واستقراراً، ومع تضافر الجهود الأمنية والمجتمعية، تمضي المملكة بثبات نحو مستقبل يكرس مبادئ الحماية والعدالة، ويعزز موقعها كدولة رائدة في مكافحة الجريمة وضمان بيئة آمنة للجميع.

وإن نجاح أي منظومة أمنية يعتمد بشكل كبير على وعي المجتمع وتعاونه مع الجهات المختصة، ولهذا، تم توفير آليات واضحة للإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة تتعلق بالاتجار بالأشخاص، حيث يمكن للمواطنين والمقيمين تقديم البلاغات عبر الاتصال على 911 في مناطق مكة المكرمة، الرياض، والمنطقة الشرقية، أو 999 في بقية مناطق المملكة، ومن خلال هذه القنوات، يتم التعامل مع البلاغات بسرعة وكفاءة، مما يضمن تعزيز الاستجابة الفورية لمكافحة هذه الجرائم.